الشمول المالي كأداة لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي – جمهورية مصر العربية نموذجا–

Financial inclusion as a tool to contain the informal economy – the Arab Republic of Egypt as a model-

فالي بوحنية*[1]، جميلة جغل[2]

[1]مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية, جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي– (الجزائر),
bouhania-fali@univ-eloued.dz

[2]مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية, جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي– (الجزائر),
djeghel-djamila@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/20 تاريخ القبول: 2023/03/26 تاريخ النشر: 2023/03/28

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الشمول المالي كآلية لاحتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى التطرق للتجربة المصرية في هذا الإطار نموذجا، وذلك بالاعتماد على كل من المنهج الوصفي والتحليلي, وقد توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يساهم وبشكل فعال في الحد من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي واحتواء أنشطته ضمن الاقتصاد الرسمي، خاصة من خلال توفير الفرص التمويلية للمؤسسات الصغيرة والناشئة، كما أن التطرق للتجربة المصرية اظهر أن السلطات المصرية قامت باتخاذ وتطبيق جملة من الإجراءات التي من شانها المساهمة في تعزيز الشمول المالي لديها خاصة في إطار سعيها للتحول نحو اقتصاد غير نقدي من اجل تقليل تسرب الكتلة النقدية نحو القطاع غير الرسمي, والتي تعتبر الركيزة الأساسية لتمويل أنشطة هذا القطاع.

الكلمات الدالة: شمول المالي, اقتصاد غير رسمي, اقتصاد غير نقدي، جمهورية مصر العربية.

تصنيفاتJEL : O17 ,H26 ,G20 ,C23

Abstract :

The study aimed to highlight the role of financial inclusion as a mrchanism to contrain the phenomenon of the informal economy، in addition to addressing the Egyptian experience in this context as a model، by relying on both the descriptive and analytical appoach، The study concluded that financial inclusion effectively contributes to reducing the negative effects of the informal economy،and contain its activities within th formal economy, especially by providing financing opportunities for small and emerging enterprises, in addition، the discussion of the Egyptian esperience showed that the Egyptian authorities had taken and implemented a number of measures that contribute to enhancing their financial inclusion، especially in the context of their efforts to transform into a non-monetary economy in order to reduce the leakage of money into the informal economy setor, which main basis for financing activities this sector.

Keywords: Financial inclusion, Informal economy, Non-monetary economy, The Arab Republique of Egypte**.**

JEL Classification Codes : C23, G20, H26, O17

* المؤلف المرسل.

مقدمة

يعتبر الشمول المالي احد أهم القضايا التي أصبحت على قائمة أولويات العديد من دول العالم في السنوات الأخيرة خاصة الدول النامية, باعتباره عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين المعيشة والحد من الفقر وتعزيز النمو, فقد قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف إستراتيجيتها القومية للحد من الفقر, ودعم التنمية الشاملة والمستدامة في إطار الرؤية العالمية للشمول المالي.

إن تحقيق معدلات جيدة من الشمول المالي لم تعد رفاهية، بل أصبحت بمثابة تحدي يواجه صناع القرار نظرا للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي الرسمي، كذلك فإن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجوانبها لجلب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وبالتالي تقنين القنوات الغير رسمية.

وتتخذ الدول العربية وعلى رأسها مصر العديد من الخطوات والإجراءات في سبيل دمج واستقطاب الاقتصاد غير الرسمي, وذلك ضمن خطتها لتحقيق التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030 "، بسعيها إلى تدشين مرحلة من الشمول المالي للمواطنين والتحول إلى المدفوعات الرقمية، باعتباره إحدى ركائز دمج القطاع غير الرسمي للمنظومة الاقتصادية, حيث تعد مصر من بين أكثر الدول العربية التي تحتوي على حجم معتبر من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية, خاصة ما يتعلق بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة, فوفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري فان حجم العمالة داخل هذا الاقتصاد قد بلغت 46,4% سنة 2014, هذا مع جعل سعي السلطات المعنية لاحتوائه ضمن الاقتصاد الرسمي من أهم التحديات الحالية التي تواجهها, وذلك ليس بهدف زيادة الحصيلة الضريبية للدولة فقط, بل خضوع هذه الأنشطة للإشراف والمتابعة من الجهات المختصة, وبالتالي فان نجاح عملية احتواء الاقتصاد غير الرسمي يعتمد على مدى تطبيق القوانين بصرامة على الممتنعين عن تقنين مشاريعهم, وعلى تسهيلات حصولهم على التمويل لمشاريعهم الصغيرة والمتوسطة بغية تطويرها.

❖ **إشكالية الدراسة:**

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

"**كيف يمكن للشمول المالي أن يساهم في احتواء الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية؟**"

وللإجابة على الإشكالية لابد من طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يساهم الشمول المالي في احتواء أنشطة الاقتصاد غير الرسمي؟
- ما واقع الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية؟
- ما هي الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المصرية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي من خلال تبني الشمول المالي؟

❖ **فرضيات الدراسة**

من خلال الأسئلة السابقة, نطرح الفرضيات المبدئية التالية:

- يساهم الشمول المالي في احتواء الاقتصاد غير الرسمي من خلال توفير الفرص التمويلية لمختلف الفئات المستبعدة ماليا بما يناسب احتياجاتها وقدراتها.
- تعتبر مصر من الدول العربية السباقة في تطبيق الشمول المالي على مستوى الجمهورية, إلا أن ذلك يقابله حجم معتبر للاقتصاد غير الرسمي.
- من أهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المصرية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي من خلال الشمول المالي هي الاعتماد على المعاملات المالية الرقمية.

❖ **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة من أهمية تبني الشمول المالي كإستراتيجية مالية لتحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية, نظرا لقدرة الشمول المالي على توفير الفرص التمويلية لمختلف الجهات المستبعدة ماليا, خاصة للمشاريع المصغرة, الصغيرة والمتوسطة, والتي غالبا ما يكون نشاطها في إطار غير قانوني الذي يصنف ضمن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي, وهذا ما نجده بكثرة في الدول العربية خاصة أهمها مصر, نظرا لزيادة الكثافة السكانية فيها مقابل عدم وجود مناصب عمل قادرة على احتواء عدد البطالين المتزايد سنويا, هذا ما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على مستوى الدولة, خاصة ما تعلق بتشويه الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية التي تعتبر من أهم محددات وضعية اقتصاد الدولة ضمن الاقتصاد العالمي.

❖ **أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها:

- التعرف على مختلف جوانب الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي.
- تبيان دور الشمول المالي في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.
- التعرف على جهود السلطات المصرية في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من خلال تعزيز الشمول المالي.

- الوصول إلى مجموعة من الاقتراحات التي يمكن تطبيقها في الدول النامية للاستفادة من مزايا الشمول المالي لاحتواء الظاهرة من خلال جهود السلطات المصرية.

❖ **منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي, حيث في المنهج الوصفي يتم من خلاله تقديم مفاهيم حول الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي, أما التحليلي وذلك عن طريق القيام بدراسة تحليلية لواقع الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في مصر، وأهم الإجراءات التي اعتمدتها السلطات المصرية في إطار جهودها لتعزيز الشمول المالي بهدف احتواء الأنشطة غير الرسمية.

❖ **الدراسات السابقة:**

- **دراسة (علي، 2022):** هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر الشمول المالي على معدلات الفقر في كينيا خلال الفترة (2005-2019), وذلك بالاعتماد على المنهج الكمي, وتوصلت الدراسة إلى أن كينيا قد استطاعت تحقيق قدر متميز من الشمول المالي خلال فترة الدراسة، وقد جاءت نتائج النموذج القياسي لتدعم ذلك, حيث جاءت النتائج لتشير أن هناك علاقة عكسية بين متغير ماكينات الصراف الآلي والفقر، وعلاقة طردية بين متغير المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 من البالغين ومتغير الفقر, أما بالنسبة لمتغير عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف من فقد جاء على علاقة عكسية مع متغير الفقر, فضلا عن أن هناك علاقة عكسية بين عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 من السكان ومتغير الفقر.
- **دراسة (Folorunsho, 2021):** هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة المحتملة بين الشمول المالي والاقتصاد الظل في بعض البلدان الإفريقية خلال الفترة (2005-2015) وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة, بالإضافة إلى المنهج الكمي لدراسة اثر الشمول المالي على اقتصاد الظل باستعمال **Panel Data** لـ 13 دولة افريقية, وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يقلل من حجم اقتصاد الظل حيث أظهرت الدراسة القياسية وجود سببية أحادية الاتجاه تنتقل من الشمول المالي إلى اقتصاد الظل, كما أن الدول التي تسجل مستوى اقل من الفساد ومستوى أعلى من النمو يمكن أن تستفيد أكثر من هذا الأثر, وان التركيز على تحسين جميع أبعاد الشمول المالي ضروري أكثر من التركيز على بعد واحد في التقليل من السمة غير الرسمية في الاقتصاد.
- **دراسة (Agyemang-Badu, Agyei, & Duah, 2018):** هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير الشمول المالي علي كل من الفقر، وعدم المساواة في الدخل في 48 دولة إفريقية، وتوصل الدراسة إلي أن الشمول المالي يرتبط عكسيا بكل من الفقر وعدم المساواة في الدخل، كما أوضح أن الشمول المالي قد مكن

الأفراد من المشاركة في التنمية الاقتصادية من خلال الحصول على التمويل وتحسين أعمالهم، كما مكن الشمول المالي من تخفيف المخاطر، والتعامل مع أي صدمات مالية قد تنشا, وأوصت الدراسة بأهمية وضع السياسات والبرامج التي من شأنها تعزيز إدراج الفقراء والمهمشين في القطاع المالي في البلدان الإفريقية المختارة.

❖ **هيكل الدراسة:**

لمعالجة إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي كالتالي:

- **المحور الأول:** مقاربة معرفية حول الشمول المالي.
- **المحور الثاني:** مقاربة معرفية حول الاقتصاد غير الرسمي.
- **المحور الثالث:** إستراتيجية جمهورية مصر العربية في تعزيز الشمول المالي لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي.

المحور الأول: مقاربة معرفية حول الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من أهم المصطلحات المالية حاليا في الدول النامية, والتي تسعى لترسيخ مبادئه للاستفادة من المزايا المتعددة التي يقدمها لاقتصاديات الدول, نظرا لتمكنه من إيصال الخدمات المالية لجل الفئات المستبعدة ماليا, بما يساهم في زيادة إنتاجية الاقتصاد, وبالتالي المساهمة في تعزيز النمو الاقتصاد مما يؤدي إلى الوصول لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي

عرفت كل من **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)** و**الشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)** المنبثقة عنها الشمول المالي على انه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إل مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

أما **مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العام للشمول المالي (AFI)** فقد عرفت الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 2).

وعرفه البنك العالمي **(WB)** بأنه "يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتامين التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة"(Abbes, 2018, p. 9) .

كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى قنوات ووسائل غير رسمية والتي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة" (دريد و غريب، 2021، صفحة 281).

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن الشمول المالي هو عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية بأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صمم خصيصا لذلك.

وظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة (Lyshon &Thrift) بعنوان الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولا فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية, وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض الفئات من المجتمع في الوصول على الخدمات المالية, وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة وبشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة, وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 بالتزام الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول مختلف الفئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل صحيح, وكذا حث مزودي هذه الخدمات على توفيرها بطريقة مبتكرة ومتنوعة وبتكلفة منخفضة (فلاق، سوداني، و حمدي، 2021، صفحة 280).

الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي

تتجلى أهمية الشمول المالي في ما يلي: (بوزانة و حمدوش، 2020، الصفحات 100,99)

- **حماية المدخرات:** حيث أن أغلب مدخرات الفقراء مبالغ بسيطة داخلة تحت قوانين البنك المركزي في حماية الودائع عند خسارة البنوك أو إفلاسها، كما أن المبالغ المودعة في البنوك تكون محمية من السرقات والكوارث التي تحدث وتهدم معها المنازل البسيطة التي يسكنها الفقراء؛
- **التنمية الاجتماعية:** يلعب الشمول المالي دورا اجتماعيا مهما لمحدودي ومتوسطي الدخل، وكذلك للمرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لهم من الناحية الادخارية أو منح القروض متناهية الصغر، لإقامة المشروعات التي تساعد الأسرة منخفضة الدخل على تحسين

مستوى دخلها، وتحسين مستوى الاقتصاد بزيادة الإنتاج في شتى المجالات وتشغيل العمالة ورفع مستوى دخولهم؛

- **تحصين الفقراء ضد الصدمات:** وذلك من خلال توفير الخدمات المصرفية من خلال الهواتف المحمولة وتوفير أنظمة الدفع القوية والمفتوحة مع تكلفة قليلة وخاصة للفقراء وهو ما يؤدي إلى زيادة قدرة الفقراء على استيعاب الصدمات المالية وامتصاص آثارها المضرة، واغتنام الفرص المدرة للدخل؛
- **توليد الكفاءة في الاقتصاد:** من خلال الربط الرقمي والالكتروني لأعداد كبيرة من الفقراء وذوي الدخل المحدود بمقدمي الخدمات المالية والخدمات الحكومية والشركات وهو ما يعزز اقتناعهم بالتحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛
- **تحقيق الاستقرار المالي:** هناك علاقة مباشرة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في البلد, لان وجود فئة كبيرة اجتماعية واقتصادية مستبعدة ماليا يعتبر من ابرز أسباب عدم تحقق الاستقرار المالي في الاقتصاد, لكن عند زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تحقيق الاستقرار المالي.

الفرع الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

أولا: أبعاد الشمول المالي

تتمثل أبعاد الرئيسية للشمول المالي في: (فلاق، سوداني، و حمدي، 2021، صفحة 282)

- **الوصول للخدمات المالية:** ويشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية؛
- **استخدام الخدمات المالية:** يشير معيار استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة؛
- **جودة الخدمات المالية:** تعتبر جودة الخدمات المالية مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية.

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي

وضع البنك الدولي سنة 2011 مؤشرات لقياس الشمول المالي والتي تعد كقاعدة بيانات حيث أصبحت من أهم المؤشرات المرجعية للتعرف على درجة الشمول المالي في الدول، والمتمثلة في: (دريد و غريب، 2021، صفحة 283)

- **مؤشر إمتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في المؤسسات المالية الرسمية:** هو مؤشر الشمول المالي العام، حيث يتم بواسطته مقارنة الدول وفق نسبة الشمول المالي العالمي لامتلاك الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق لحسابات مصرفية في مؤسسات مصرفية رسمية؛
- **مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية:** يقيس إمكانية الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية، كالبطاقات الائتمانية والصرافات الآلية؛
- **مؤشر استخدام الحسابات المصرفية:** يعد هذا المؤشر من مؤشرات الشمول المالي، ويتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للخدمات المالية مثل استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور وفي دفع فواتير الشراء؛
- **مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:** يقيس مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية؛

مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين من المؤسسات المالية الرسمية.

المحول الثاني: مقاربة معرفية حول الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من أكثر المعضلات الاقتصادية التي تواجه مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية, إلا أن أثاره تختلف بين دول العالم نظرا للتباين في حجمه بين الدول النامية التي تحتوي على جزء معتبر من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بمختلف أنواعها, والدول المتقدمة التي تكون فيها الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية عادة في شكل أنشطة غير شرعية.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

عرف الإقتصاد غير الرسمي على انه "كافة الأنشطة الإقتصادية التي تتم خارج الأنشطة التي يتم تنظيمها ومراقبتها ومراجعتها وكذا فرض الضرائب عليها من قبل الحكومة" (svensson & larsson, 2018, p. 535).

ولقد اهتمت العديد من المنظمات الدولية بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي حيث يرى **صندوق النقد الدولي** أن "الإقتصاد غير الرسمي لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط, بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من معاملات نقدية أو معاملات تتم بنظام المقايضة,

وبالتالي فإن الإقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية"(Scheneider & Enste, 2002, p. 2) .

ويتعايش الاقتصاد غير الرسمي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، حيث أن أسواقه موازية وللأسواق الرسمية، ومكوناته موازية لمكونات الاقتصاد الرسمي, وأنشطه تخلق أنشطة موازية ونابعة في الغالب من الأنشطة الظاهرة في الاقتصاد الرسمي، ومن الملاحظ أن هناك علاقة تغذية مرتدة بين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وأنشطة الاقتصاد الرسمي، فالاقتصاد غير الرسمي يسعى إلى تحقيق أهدافه من التعامل مع الاقتصاد الرسمي، وهذا الأخير يعمل على تغذية أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وزيادتها يوما بعد يوم بفضل سياساته وآلياته والثغرات الموجودة في أنظمته ضعف نفوس بعض القائمين على إدارته, بمعنى أن العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي علاقة تبادلية (عبد الحميد، 2003، صفحة 240).

الفرع الثاني: أسباب ظهور ونمو الاقتصاد غير الرسمي

من أبرز أسباب الإقتصادية التي ساهمت في بروز الإقتصاد غير الرسمي وتوسعه: (ساعو و سيار، 2020، صفحة 69)

- عجز الإقتصاد الوطني عن خلق فرص عمل تحتوي القوى العاملة التي تدخل سوق العمل للمرة الأولى؛
- إنخفاض مستوى أجور الأفراد وجموده لمدة طويلة مع الإرتفاع في المستوى العام للأسعار, حيث يجد الأفراد أنفسهم مضطرين للعمل في الإقتصاد غير الرسمي للحفاظ على مستوى معيشتهم؛
- إرتفاع مستويات البطالة مما يؤدي إلى توجه أفراد للعمل في الإقتصاد غير الرسمي والبحث عن فرص عمل إضافية فيه؛
- ندرة السلع الإستهلاكية والرأسمالية التي تمتاز بكونها أساسية للمجتمع والتي يفترض أن تكون في متناول الجميع, إلا أنها قد تتعرض للتلاعب ويعاد بيعها بصورة غير قانونية داخل الإقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى تولد دخول غير رسمية.

بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية السابقة, هناك أسباب أخرى تساهم في توسع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي منها القانونية, الإدارية, الاجتماعية, وغيرها ومن الأسباب أهمها: (عمامرة، ممو، و عوادي، 2022، صفحة 172)

- انتشار البيروقراطية, والتعقيدات الإدارية التي تؤدي إلى الجوء للتعامل في القنوات غير الرسمية؛
- قيام الدولة بوضع قوانين تمنع بها بعض الأنشطة, مما أدى إلى التحايل لممارستها بشكل غير قانوني؛
- عدم كفاءة المؤسسات الحكومية والاعتماد على السلطات التقديرية في تطبيق القانون؛

- إرتفاع نسب الإشتراكات الإجتماعية من الضمان والتأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد,التي تؤدي بأرباب العمل إلى عدم التصريح بالعمال لتفادي دفع أجر أعلى بإعتبارها من إحدى تكاليف العمالة.

الفرع الثالث: أثار الاقتصاد غير الرسمي

من بين الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي نجد: (شيخاوي و مقدود، 2019، الصفحات 130,129)

- يؤثر سلبا في المجال الصناعي والتجاري، وذلك من خلال قدرة الاقتصاد غير الرسمي على تأمين السلع بأسعار أقل من أسعار السلع النظامية، وهذا ما يقود إلى تشجيع تنامي ظاهرة التزييف والتقليد، كما يؤدي وندرة السلع في الاقتصاد الرسمي؛
- يؤثر على الادخار والاستثمار، إذ لا يسمح بتكوين ادخار عام لذلك نجد عدم قدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية؛
- يخلق عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي، فآثاره تبدو جلية في توزيع العبء الضريبي حيث أن أصحاب القطاع الرسمي مجبرون على دفع الضرائب في حين أن أصحاب القطاع غير الرسمي يتهربون من ذلك؛
- يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل، إذ ينجذب الأطفال والشباب في منتصف طريقهم العلمي إلى العمل في هذا الاقتصاد، وهذا إما لتدهور مستوى معيشة أسرهم أو من أجل البحث على الربح السريع في أقصر وقت ممكن، وهذا ما يزيد من معدلات التسرب المدرسي.

وعلى الرغم من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي, إلا انه لا يمكن تجاوز أثاره الايجابية خاصة على الجانب الاجتماعي, ومن بينها: (عمامرة، ممو، و عوادي، 2022، الصفحات 173,172)

- المساهمة في حل أزمة البطالة وزيادة معدلات التشغيل, وتقليص الفقر؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات وتقليل الواردات؛
- تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي.

المحور الثالث: إستراتيجية جمهورية مصر العربية في تعزيز الشمول المالي لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي

تواجه مصر حاليا تحديا بالغ الأهمية, وهو ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام اقتصادي حديث يعتمد على التسوية المصرفية الالكترونية, وقد تبنت مصر الرؤية العالمية للشمول المالي كنتيجة لتبني إستراتيجية التنمية المستدامة (مصر 2030), وتظهر أهمية هذا التوجه لمل يترتب على استمرار التعامل بالدفع النقدي من أضرار على التنمية

الاقتصادية, والمتمثلة في نمو الاقتصاد غير الرسمي وعدم استفادة المؤسسات الاقتصادية من آلية التمويل المتاحة وانتشار التهرب الضريبي, وعدم استفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية.

الفرع الأول: ايجابيات احتواء الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي

تعد قضية تحول من الاقتصاد غير رسمي إلى الاقتصاد رسمي أحد الموضوعات الحيوية متعددة الجوانب، فقديما كان ينظر إلى الاقتصاد غير الرسمي على أنه وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية والتحايل على القيود الرسمية ، والآن أصبح ينظر لهذا النشاط غير الرسمي على أساس أنه عبء على هذه المؤسسات وأن بقاء هذه الأخيرة خارج الاقتصاد الرسمي، يحرمها من الآثار الايجابية التي تتحقق للمشروعات التي تتحول للعمل في الاقتصاد الرسمي، وأهم ايجابيات التحول لهذا الاقتصاد إلى اقتصاد الرسمي ما يلي: (ساعو و سيار، 2020، صفحة 71)

- أنه وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة؛
- إتاحة مزايد من فرص استفادة المؤسسات من مميزات الاقتصاد الرسمي؛
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر، حيث أثبتت عدد من الدراسات وجود علاقة موجبة بين تطبيق القوانين والنمو الاقتصادي، وكذا بين النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر؛
- زيادة الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب العمل، تجنب التكاليف التي تتحملها هذه المشروعات للبقاء في الاقتصاد غير رسمي.

الفرع الثاني: دور الشمول المالي في احتواء الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي

يعمل الشمول المالي على احتواء الاقتصاد غير الرسمي والتقليل من حصته مقابل الاقتصاد الرسمي بما يدعم السياسة النقدية والخطط التنموية بحيث:

- يساهم الشمول المالي في التقليل من نسبة التمويل غير الرسمي كأحد أهم أشكال الاقتصاد غير الرسمي مقابل التمويل الرسمي من خلال توفير الخدمات المالية المناسبة للفئة المستبعدة ماليا, بمعنى أنه كلما زادت نسبة الاستفادة من الخدمات المالية التمويلية الرسمية، في دولة ما، كلما انخفضت مساهمة القنوات التمويلية غير الرسمية (بن رجب، 2018، صفحة 8).
- من المفترض أن تدعم سياسة الشمول المالي حالة الاستقرار المالي وتساهم في إدارة المخاطر، من ناحية هي ستعمل على احتواء فئات واسعة من المستبعدين مالياً وتعيد إدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي وتضمن انخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس المال الاجتماعي والمشاركة، كما يعمل هذا

الاحتواء على تقليل مخاطر تبييض الأموال والفساد المالي وتمويل الإرهاب والتي هي من أهم مظاهر الاقتصاد غير الرسمي (بوزانة و حمدوش، 2021، صفحة 79).

- يمكن الشمول المالي الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية التي قد تكون بعيدة المنال أو مكلفة, وذلك لأن الخدمات المالية الرقمية المستخدمة في إطار الشمول المالي تقلل التعاملات المباشرة بين المواطنين ومقدمي الخدمات، مما يقلل من احتمالات الفساد والتمييز والمدفوعات غير الرسمية (مجموعة البنك الدولي، 2018، صفحة 54).
- يعمل الشمول المالي على تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، وبالتالي تقنين القنوات غير الرسمية, كما يعمل على استقطاب الفئات المهمشة والمستبعدة ماليا إلى القطاع المالي الرسمي لاستخدام منتجاته وخدماته بما يتوافق واحتياجاتهم وملائتهم المالية, حيث يعمل هذا الاستقطاب إلى خفض حجم العمليات المالية في القطاع المالي غير الرسمي (مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI)، 2020، الصفحات 26,23).
- يساهم تعميم الخدمات المالية في إطار الشمول المالي من تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وبالتالي احتواء جزء معتبر من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 94).

الفرع الثالث: الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية

بذلت الحكومة المصرية جهدا كبيرا نحو تعزيز الشمول المالي بهدف التحول نحو الاقتصاد غير النقدي لدمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، والذي يضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وأظهرت المؤشرات الرئيسية للشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي المصري زيادة كبيرة في معدلات الشمول المالي خلال الست سنوات الماضية محققة معدل نمو بلغ 115%، حيث وصل إجمالي المواطنين الذين لديهم حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية والتي تشمل الحسابات في البنوك أو البريد المصري، أو

محافظ الهاتف المحمول أو البطاقات مسبقة الدفع إلى 36.8 مليون مواطن بما يعادل 56.2% من إجمالي المواطنين 16 سنة فأكثر والبالغ عددهم 65.4 مليون مواطن.

لكن يبقى يشكل الاقتصاد غير الرسمي جزءًا مهما في الاقتصاد المصري؛ حيث يساهم في الناتج المحلى الإجمالي حسب تقديرات حكومية بما يعادل نحو 40% من ناتج الاقتصاد الرسمي، كما يستوعب هذا القطاع نحو 50% من قوة العمل البالغة نحو 3.29 مليون فرد، كما يبلغ عدد وحداته الصغيرة والمتوسطة أكثر من أربعة أمثال عددها في الاقتصاد الرسمي (عبد الحافظ، 2022).

وقالت مؤسسة BWC في تقرير حديث لها، ان المساعي المصرية لدمج اقتصادها غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يتوقف على استثماراتها في مجال الشمول المالي ورقمنة الاقتصاد، وأضاف التقرير أن الحكومة تدرك أهمية دمج الاقتصاد غير الرسمي والقضايا التي قد يسببها لاقتصاد بحجم الاقتصاد المصري، وذكر التقرير أن "حجم الاقتصاد غير الرسمي يشوه الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي وضع السياسات للاقتصاد ككل، ونادرا ما تمتثل السلع والخدمات غير الخاضعة للوائح لقوانين الصحة والسلامة، ومن المستحيل الحصول على تعويضات قانونية عن السلع المعيبة أو سوء الخدمة، ويضيف "هناك أيضا سياسات رئيسية يتم وضعها تعكس الجهود التي تقودها الدولة للتحول إلى التكنولوجيا الرقمية كجزء من الجهود نحو دمج الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك الفاتورة الضريبية الإلكترونية ومشروع قانون الضريبة على الشركات الصغيرة والمتوسطة (BWC, 2019).

وينتظر أن يتيح الشمول المالي إمكانية تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يتيح الفرصة لدمج نسبة ملموسة من الاقتصاد غير الرسمي من أصحاب المهن الحرة وأنشطة تحت السلم، والمؤسسات الصغيرة في الاقتصاد القومي، وتتباين التقديرات حول حجم الاقتصاد غير الرسمي حيث يقدر حجمه إلى 3 تريليون جنيه، ويقدر حجم إنتاج المؤسسات غير الرسمية بحوالي 1.2 تريليون جنيه، مما يخلق خسائر للدولة نتيجة عدم تبعيته للاقتصاد الرسمي وفقدان حصيلة ضريبية تصل إلى 1.4 تريليون جنيه، كما يبلغ حجم المنشآت الاقتصادية غير الرسمية في مصر حوالي 2 مليون منشأة بنسبة % 53 من إجمالي المنشآت الاقتصادية في مصر، وتتسع لعدد من العاملين يصل إلى حوالي 4 مليون عامل بنسبة % 29.3 من إجمالي عدد العمال في المنشآت الاقتصادية، لذلك أعلنت وزارة المالية انتهاء الحكومة من صياغة مشروع قانون خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي (البكل و الحداد، 2022، الصفحات 169,168).

الفرع الرابع: جهود السلطات المصرية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي عن طريق الشمول المالي

يعمل الشمول المالي على توفير الخدمات التي تضمن تيسير حصول المواطنين على متطلباتهم من الخدمات المالية دون تحميلهم أي أعباء إضافية، حيث استهدفت السلطات المصرية منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني من خلال توفير نحو 25 ٪ من تكلفة طباعة النقود وتداولها، وما يقرب من 50 ٪ من زمن أداء الخدمة وتقليص الإجراءات، واتخذت العديد من الإجراءات لتنفيذ وتطبيق منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني (البكل و الحداد، 2022، صفحة 164).

ومن بين إجراءات تنفيذ وتطبيق الدفع والتحصيل الالكتروني المطبقة من طرف السلطات المصرية نجد: (البكل و الحداد، 2022، الصفحات 165,164)

- في إطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، بدأت وزارة المالية في أول ماي 2019 في تنفيذ قرارات المجلس القومي للمدفوعات المتعلقة بتحول المجتمع إلى مجتمع رقمي ولا يعتمد على أوراق النقد وإلزام المواطنين باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني لسداد أي مستحقات حكومية، وأن أي مستحقات تزيد علي 500 جنيه تسدد باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المتنوعة، في حين تسدد المبالغ الأقل من 500 جنيه بأية وسيلة إلكترونية أو غير إلكترونية، ولتشجيع ذلك ألغت البنوك المصاريف ذات الصلة باستخدام هذه وسائل، وأعلنت وزارة المالية إصدار 12 مليون كارت إلكتروني لصرف رواتب للعاملين بالدولة وللمعاشات ليقوم نظام الدفع الإلكتروني بالتحويل المباشر إلى الحسابات البنكية لهم؛
- إقرار مجلس النواب عام 2018 مشروع قانون" تطوير المعاملات المالية غير النقدية "للحد من المعاملات النقدية والتوجه نحو استخدام المدفوعات الإلكترونية؛
- إطلاق مبادرة "حساب لكل مواطن " من قبل البنك المركزي بدون تحمل أي مصروفات أو حد أدني مع العمل على خفض المصاريف السنوية؛
- التيسير على سكان القرى والأماكن النائية باستحداث منظومة آلية مدفوعة للمواطن وتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للمستحقات الحكومية التي تزيد عن عشرة آلاف جنيه، ليصل عد د مكاتب البريد إلى 4 آلاف و18 بنك على مستوى الجمهورية؛
- إنشاء قواعد بيانات مالية للعديد من الجهات الحكومية بحيث يستطيع المواطنين الدفع المباشر من حساباتهم المصرفية.

خاتمة:

حاولنا في بحثنا هذا إلقاء الضوء على الدور الذي يلعبه الشمول المالي في دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من خلال تمكين مختلف الشرائح المستبعدة ماليا من الاستفادة من الخدمات المالية بأقل التكاليف، كما تطرقنا إلى جهود السلطات المصرية في إطار سعيها لتعزيز الشمول المالي من اجل التمكن من التخفيف من حدة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- لقد زاد الاهتمام بالشمول المالي في الآونة الأخيرة نظرا للدور المهم والمؤثر الذي يلعبه في كل تحقيق استقرار النظام المالي، والنمو الاقتصادي الذي يمكن من تحيق الاستقرار الاقتصادي لأي دولة.
- يمثل الاقتصاد غير الرسمي تحديا بالغ الخطورة للعديد من الدول خاصة النامية منها، الأمر الذي يستوجب منها أخذه بعين الاعتبار، وتبني استراتيجيات واضحة للحد من أثاره السلبية.
- يساعد الشمول المالي بشكل كبير في دمج أنشطة القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي، نظرا لقدرته على توفير التمويل والخدمات المالية لمختلف الشرائح وخاصة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تكون تنشط غالبا ضمن القطاع غير الرسمي.
- قامت جمهورية مصر العربية بالعديد من الإجراءات والخطوات من اجل تعزيز الشمول المالي بهدف الحد من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي ودمجه ضمن الاقتصاد الرسمي.

وبالتالي يمكن تقديم المقترحات التالية:

- مراعاة البعد الاجتماعي والديني للفئات المستهدفة من خلال ابتكار منتجات مالية حديثة متوافقة مع احتياجاتهم لترغيبهم في الانضمام إلى القطاع الرسمي.
- التركيز على دور البنك المركزي بشان تيسير التمويل للفئات الفقيرة والصناعات الحرفية الصغيرة, وذلك من خلال استحداث أقسام مختصة بتمويل هذه الفئة في البنوك وفقا لقدراتهم واحتياجاتهم.
- تشجيع الدولة للمشاريع المصغرة, الصغيرة والمتوسطة على الانضمام للقطاع الرسمي من خلال منحها مجموعة من المزايا التمويلية والضريبية.
- التركيز على دور البنك المركزي بشأن تيسير التمويل للفئات الفقيرة والصناعات الحرفية الصغيرة.

كما ويقترح على العديد من الدول النامية خاصة العربية منها اتخاذ مثل هذه الإجراءات لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي الذي يسجل نسب معتبرة من اقتصادياتها، مقابل وجود نسبة ضئيلة للشمول المالي فيها، ومنه لابد من العمل الجاد على تعزيز الشمول المالي فيها.

قائمة المراجع:

- Abbes, M. A. (2018). **Constriction d'un indice d'inclusion financière pour les pays Membres de (OCI)**. *Revue d'économie et de statistique Appliquée , 15* (1), pp. 6-23.
- Agyemang-Badu, A., Agyei, K., & Duah, E. K. (2018). **Financial Inclusion, Poverty and Income Inequality: Evidence from Africa**. *Spirit an International Journal of Poverty Studies , 2* (2), pp. 185-206.
- BWC. (2019, March 14). *Entreprise*. Consulté le June 10, 2022, sur The state of the nation.
- Folorunsho, M. A. (2021). **Shadow economy in africa: how relevant is financial inclusion?**. *Journal of Financial Regulation and Compliance , 29* (3), pp. 297-316.
- Scheneider, F., & Enste, D. (2002). **Shadow economies around the world**. *Working paper* . IMF.
- svensson, j., & larsson, c. w. (2018). **Mobile Phones in The Transformation of The Informal Economy**. *Jornal of Eastern Africa Studies , 12* (3), 533-551.
- احمد سعيد البكل، و ايمان فاروق الحداد. (2022). **الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر**. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، 5* (14)، الصفحات 155-192.
- احمد عبد الحافظ. (03 ماي, 2022). ***الاقتصاد غير الرسمى.. عشوائيات تهدر 400 مليار جنيه سنويا***. تاريخ الاسترداد 10 جوان, 2022، من مبتدا نيوز.
- حمد علي حسن علي. (2022). **اثر الشمول المالي على الفقر في كينيا منذ عام 2005**. *مجلة الدراسات الافريقية ، 44* (2)، الصفحات 265-289.
- ايمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (2020). **شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاشارة لحالة الجزائر**. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، 7* (3)، الصفحات 95-109.
- ايمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (2021). **واقع تاثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، 12* (1)، الصفحات 71-87.
- باية ساعو، و زوبيدة سيار. (2020). **اشكالية الاقتصاد غير الرسمي واثاره على الاقتصاد**. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، 14* (1)، 64-74.

- جلال الدين بن رجب. (2018). ***احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية***. ابو ظبي: صندوق النقد العربي.
- حنان دريد، و الطاوس غريب. (2021). **دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر**. *مجلة البشائر الاقتصادية ، 7* (1)، الصفحات 276-295.
- سناء بولقواس. (2019). **الاقتصاد غير الرسمي والعمل اللائق في الجزائر: دراسة في التاثير ومتطلبات التجسيد**. *مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية ، 3* (7)، الصفحات 130-151.
- سهام شيخاوي، و وهيبة مقدود. (27-28 فيفري, 2019). **واقع الاقتصاد غير الرسمي في سوق الشغل بالجزائر في الفترة الممتدة بين (1965-2015)**. *الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – واقع الممارسة وحتمية المعالجة–* . بومرداس، الجزائر: جامعة امحمد بوقرة.
- صليحة فلاق، نادية سوداني، و معمر حمدي. (2021). **تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**. *مجلة المعيار ، 12* (1)، الصفحات 278-291.
- صندوق النقد العربي. (2015). **متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**. ابو ظبي.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2003). ***العولمة واقتصاديات البنوك***. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI). (2020). **التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية 2020**. ابو ظبي: صندوق النقد العربي.
- مجموعة البنك الدولي. (2018). **اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا**. المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.
- مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (2018). **واقف وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، 9* (1)، الصفحات 90-105.
- مليكة كركار. (2019). **الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الشمول المالي في الجزائر**. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، 10* (3)، الصفحات 362-377.
- ياسمينة عمامرة، سعيدة ممو، و مصطفى عوادي. (2022). **اشكالية دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد الرسمي في الجزائر**. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، 5* (1)، الصفحات 168-186.